عين مدريد على اتفاقية الصيد البحري وعين الرباط على تفهم للحكم الذاتي بالصحراء

قمة ثنائية مغربية اسبانية الشهر المقبل لتجاوز ازمة صامتة بين البلدين

مدريد ـ «القدس العربي»

من حسين مجدوبي:

بعد شهور من الانتظار، أعلن بشكل غير رسمي عن تاريخ للقمة المغربية ـ الاسبانية التي جرى تأجيلها، وبهذا الاعلان يتم نسبيا الايحاء بتحسن العلاقات وتجاوز الأزمة الصامتة التي اندلعت بين مدريد والرباط مؤخرا، وينتظر المراقبون هل ستنجح القمة في معالجة القضايا العالقة وعلى رأسها الصيد البحري وهجرة القاصرين؟

وتنص اتفاقية الصداقة وحسن الجوار الموقعة سنة 1991 والتي دخلت حيز التنفيذ سنة 1993 على إجراء قمة ثنائية على مستوى رئيسي حكومتي المغرب واسبانيا سنويا، غير أن هذا التاريخ لم يحترم نهائيا بسبب المشاكل وخاصة في عهد رئيس الحكومة السابق خوسي ماريا أثنار.

ومع قدوم خوسي لويس رودريغيث سبتيرو وتحسن العلاقات اعتقد المراقبون والمهتمون بالعلاقات بين الرباط ومدريد أن القمم الثنائية ستعقد في تاريخها المحدد في محاولة لمعالجة المشاكل التي تطرأ قبل استفحالها والتقدم في التعاون في مختلف المجالات. وكانت آخر قمة ثنائية قد جرت يوم 29 ايلول/سبتمبر في اشبيلية، وبرمجت القمة الموالية في سبتمبر الماضي غير أنها تأخرت الى غاية اذار/مارس المقبل.

يذكر أن مصادر دبلوماسية مغربية هي التي أعلنت عن انعقاد القمة وليس الجانب الاسباني. وطيلة هذه الشهور، جرى تأجيل زيارة سبتيرو الى المغرب ثلاث مرات دون تقديم مبررات أو أدنى تفسير مقنع باستثناء أن أجندة الملك محمد السادس لا تسمح، الأمر الذي دفع بالكثيرين الى الحديث عن أزمة سياسية صامتة بين البلدين.

الملك محمد السادس ورئيس الوزراء الاسباني خوسي لويس سبتيرو في قمة سابقة

وهكذا، يبدو أن الطرفين لهما مصلحة في تسريع هذه القمة، فالجانب المغربي يرغب في إجرائها قبل وصول اليمين الى الحكم بعدما بدأت استطلاعات الرأي تشير الى تقدم واضح للحزب الشعبي اليميني كما أكد استطلاع لجريدة آ بي سي الاثنين الماضي، والهدف المغربي هو الاتفاق حول الكثير من القضايا العالقة.

وبدورها تريد حكومة خوسي سبتيرو الاسراع في عقد القمة لتحقيق تقدم في مجال الارهاب وهجرة القاصرين المغاربة وخاصة الصيد البحري، وهي قضايا يوظفها الحزب الشعبي ضد حكومة سبتيرو.

ويربط الكثير من المراقبين نجاح هذه القمة بدخول اتفاقية الصيد البحري حيز التنفيذ وتفهم مدريد لملف الصحراء الغربية.

وعلاقة بالموضوع الأول، فاتفاقية الصيد البحري الموقعة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في بداية الصيف الماضي تعتبر الاسبان الأكثر استفادة منها بحصولهم على 80 % من رخص الصيد في المياه الاقليمية المغربية، لكن هذه الاتفاقية التي حازت على توقيع البرلمان الأوروبي ومجلس النواب ومجلس الشيوخ المغربيين تنتظر توقيع الملك محمد السادس عليها كآخر إجراء إداري. تأخر التوقيع الملكي أقلق كثيرا مدريد حسبما نشرت جريدة «البابيس» في مقال لها هل الأسبوع الماضي واعتبره الاسبان من مظاهر الأزمة الصامتة.

ويجهل حتى الآن التأخير الملكي في التوقيع على اتفاقية الصيد البحري.

في الوقت نفسه، يبقى نجاح القمة الثنائية رهينا الى حد ما بموقف مدريد من نزاع الصحراء الغربية. فالمغرب يريد موقفا إيجابيا من مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به خلال هذا الأسبوع، ويدرك أن اسبانيا بوصفها قوة استعمارية سابقة في المنطقة لا يمكن أن تتخلى نهائيا عن مطلب تقرير المصير للصحراويين فعلى الأقل تركز على الجمع بين الحلين.

في هذا الصدد سيقوم وفد مغربي رفيع المستوى بزيارة الى مدريد قبل انعقاد القمة المقبلة لتقديم نسخة من مشروع الحكم الذاتي الى رئيس الحكومة سبتيرو على غرار تقديمه الملك محمد السادس عليها كآخر إجراء إداري. تأخر التوقيع الملكي أقلق كثيرا مدريد حسبما نشرت جريدة «البابيس» في مقال لها هل الأسبوع الماضي واعتبره الاسبان من مظاهر الأزمة الصامتة.

ويجهل حتى الآن التأخير الملكي في التوقيع على اتفاقية الصيد البحري.

في الوقت نفسه، يبقى نجاح القمة الثنائية رهينا الى حد ما بموقف مدريد من نزاع الصحراء الغربية. فالمغرب يريد موقفا إيجابيا من مقترح الحكم الذاتي الذي تقدم به خلال هذا الأسبوع، ويدرك أن اسبانيا بوصفها قوة استعمارية سابقة في المنطقة لا يمكن أن تتخلى نهائيا عن مطلب تقرير المصير للصحراويين فعلى الأقل تركز على الجمع بين الحلين.

ويتفادى سبتيرو الحديث عن تقرير المصير ويؤكد دائما على حل متفق عليه بين الطرفين، وجراء هذا الموقف تعرض لانتقادات قوية خلال زيارته الأخيرة الى الجزائر من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة شخصيا علاوة على انتقادات مستمرة من طرف جبهة البوليزاريو.

المغرب: جمعية حقوقية ترفض المشاركة في مجلس استشاري حول حقوق الانسان بسبب «تبعيته» للسلطة

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

جددت جمعية حقوقية مغربية رفضها المشاركة في مجلس استشاري حول حقوق الانسان وقالت ان المجلس لا يتمتع باستقلالية حقيقية عن السلطة.

وقالت الجمعية المغربية لحقوق الانسان (مستقلة) ان المكتب المركزي ناقش في اجتماع عقده لتقييم الاوضاع الحقوقية والاجتماعية بالبلاد ما عرفه المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي اسس في 1990 من تجديد مكوناته وان المكتب جدد رفضه المشاركة في هذا المجلس كـ«عضو داخله نظرا لضعف استقلاليته عن السلطة».

ويتكون المجلس الاستشاري الذي اسسه الملك الحسن الثاني في ايار/مايو 1990 من ممثلين عن الاحزاب السياسية والنقابات والمنظمات العاملة في ميدان حقوق الانسان بالاضافة الى مسؤولين حكوميين.

واعلن في الرباط نهاية شهر يناير / كانون الثاني الماضي عن قرار للملك محمد السادس بتجديد مكونات المجلس الذي استطاع منذ بداية العقد الحالي ان يطور آلياته ويفعل نشاطاته خاصة بعد تشكيله لهيئة الانصاف والمصالحة في 2004 والتي تولت فتح صفحة الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان التي ارتكبت ما بين 1956 الى 1999 والكشف عن مصير العشرات من مجهولي المصير من مختطفين او معتقلين في سجون السلطة ونظمت الهيئة ما عرف بجلسات استماع لضحايا هذه الانتهاكات بثت مباشرة على شاشة التلفزيون الرسمي وعبر موجات الاذاعة كما اقر المجلس تعويضات مادية ومعنوية لضحايا الانتهاكات بما وصف بجبر الضرر.

ورفضت الجمعية المغربية لحقوق الانسان منذ تأسيس المجلس المشاركة به واخذت على هيئة الانصاف والمصالحة اقتصار قراءتها للانتهاكات الجسيمة على مرحلة 1956 ـ 1999 وعدم التطرق لاسماء المسؤولين والجلادين ومتابعتهم قضائيا وقالت ان هذه الانتهاكات ما زالت مستمرة ونظمت الجمعية جلسات استماع لضحايا الانتهاكات الجسيمة خلال السنوات الماضية تعرضوا خلالها لاسماء مسؤولين وجلادين مارسوا هذه الانتهاكات والذين ما زال بعضهم يشغل مناصب رسمية.

وأكدت الجمعية المغربية لحقوق الانسان في بلاغ ارسل لـ«القدس العربي» امس الاربعاء «على استعدادها للتعامل وللتعاون مع المجلس الاستشاري في كل ما يمكن أن يطور حقوق الإنسان ولو جزئيا ببلادنا».

وينظم المنتدى المغربي من أجل الحقيقة والإنصاف بدعم من مؤسسة فريدريك إيبرت الالمانية ندوة بالرباط في 23 شباط/فبراير الجاري حول موضوع: «خمس سنوات بعد المناظرة الوطنية حول الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان»

ووصفت الجمعية ما تعرضت له اسبوعية نيشان من منع واحكام بإدانتها وما تعرضت له اسبوعية لوجورنال من ضغوط والهجمة التي تعرضت لها يومية الصحيفة بـ«محنة لحرية التعبير والصحافة بالمغرب».

وقالت الجمعية انها ناقشت «محنة حرية التعبير والصحافة ببلادنا على ضوء الملابسات التي أدت إلى الاحتجاب المؤقت عن الصدور منذ 31 كانون الثاني/يناير لجريدة «الصحيفة» والتي جاءت بعد المنع التعسفي «لـ«نيشان» ومحاكمتها وإدانتها والضغوطات على أسبوعية لوجورنال التي أدت إلى استقالة مديرها ومغادرته للبلاد. وقد عبر المكتب المركزي عن قلقه للهجمة التي تعرضت لها جريدة الصحيفة من طرف أوساط مختلفة، خاصة بعد تعبير المشرفين عنها عن اعتذارهم للخطأ المهني المرتكب من طرفهم».

واعلنت يومية الصحيفة التوقف الطوعي عن الصدور بعد نشرها رسالة لمدير شركة نفطية امريكية يقول فيها ان العاهل المغربي الملك محمد السادس تلقى مبلغا ماليا من السعودية لعدم مواصلة التنقيب عن النفط الذي اعلنت الشركة سنة 2000 عن اكتشافه في منطقة تالسينت.

واعتبر المكتب المركزي أن الهجوم على يومية «الصحيفة» واكبه هجوم على حرية التعبير والصحافة باسم صيانة المقدسات وباسم منظومة لأخلاقيات المهنة سلطوية لم تحظ بعد بموافقة مجمل المعنيين بالأمر.

وعبر المكتب المركزي للجمعية عن أسفه لتفويت السلطة المغربية فرصة المؤتمر العالمي لالغاء عقوبة الاعدام الذي عقد في باريس نهاية الاسبوع الماضي للإعلان رسميا وبوضوح عن مصادقة المغرب على البروتوكول الاختياري الثاني الملحق بالعهد الدولي حول الحقوق السياسية والمدنية وعن إلغاء عقوبة الإعدام وعن الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية خصوصا وأن توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة التي حظيت بموافقة الملك في خطابه الرسمي في كانون الثاني/يناير 2006 أقرت هذه الإجراءات.

واستنكرت الجمعية القمع الذي تمارسه السلطات المغربية ضد المهاجرين الأفارقة المتواجدين بالمغرب، وقالت ان السلطات حيث مازالت متمادية في مطاردتهم وترحيلهم كما تم ذلك مجددا يوم الثلاثاء الماضي بعد أسابيع فقط من مأساة تعرض لها اكثر من مئة مهاجر افريقي وفقا لبلاغ صادر عن جمعية اللاجئين الكنكوليين بالمغرب وسجلت الجمعية بإيجابية مصادقة المجلس الوزاري المغربي على الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد وعلى مقتضيات قانونية وتنظيمية أخرى تساعد على إعمال هذه الاتفاقية، ودعت الى «ضرورة الاحترام الفعلي للاتفاقية المذكورة وعلى ضرورة إعمال معايير دولة الحق والقانون في مواجهة الفساد الاقتصادي بدءا بعدم الإفلات من العقاب في هذا المجال، مما يطرح مرة أخرى معضلة القضاء المغربي الذي مازال يعاني من ضعف الاستقلالية والنزاهة والكفاءة».

كما سجلت توقيع المغرب الثلاثاء بباريس على «الاتفاقية الدولية لحماية كافة الأشخاص ضد الاختفاء القسري» وعبر عن أمله في أن تمكن هذه الاتفاقية الحماية من الاختطاف ومن المتابعة القضائية للمسؤولين عن جرائم الاختطاف في أي مكان ومهما طال الزمن.

ووصف المكتب المركزي للجمعية بـ«التحركات المشبوهة» زيارات يقوم بها السفير الأمريكي بالمغرب لعدد من المدن المغربية «قصد مد الروابط مع بعض هيئات المجتمع المدني لاستدراجها عبر التمويل لدعم المخطط الاستعماري الأمريكي بالنسبة لمنطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط الكبير». على حد تعبير الجمعية.

وجددت الجمعية دعوتها الى الالتزام بمبادرة المذكرة التي وقعتها الجمعية المغربية لحقوق الإنسان والنقابة الوطنية للصحافة المغربية واتحاد كتاب المغرب والائتلاف المغربي من أجل الثقافة والفنون والجمعية المغربية لمساندة الكفاح الفلسطيني ومجموعة العمل الوطنية لدعم العراق وفلسطين والتي تطالب بمقاطعة كافة أنشطة السفارة الأمريكية بالمغرب.

وناشدت الجمعية «ناشطيها وسائر الهيئات الديمقراطية إلى رصد التحركات المشبوهة للسفارة الأمريكية وفضحها مساهمة في الضغط من أجل فرض احترام الإدارة الأمريكية لحق شعب العراق والشعب الفلسطيني وكافة الشعوب في تقرير المصير والاستقلال ولحقوق الإنسان بصفة عامة».

تحليل: ليبيا تدق آخر مسمار في نعش اتحاد المغرب العربي

■ تونس ـ يو بي آي: لم يكن ينقص أجواء التشاؤم التي تخيم على العواصم المغاربية بسبب تراجع فرص تفعيل اتحاد المغرب العربي، سوى القرار الليبي الأخير بشأن فرض التأشيرة على رعايا دول هذا الاتحاد الذي يعاني من التعطيل منذ عام 1994.

وبالتزامن مع هذا القرار الليبي الذي فاجأ الأوساط الرسمية والشعبية في منطقة المغرب العربي، عادت جبهة البوليزاريو الى التهديد باللجوء الى السلاح لاحباط تمرير المشروع المغربي بشأن الحكم الذاتي للصحراء الغربية، الأمر الذي دفع أغلب المراقبين الى وصفه بأنه آخر مسمار يدق في نعش الاتحاد المغاربي.

ولم يتردد محمد بوشيحة الأمين العام لحزب الوحدة الشعبية التونسي (حزب معارض معترف به) في الاعراب عن استغرابه من القرار الليبي، لاعتبارات عديدة منها توقيته الذي جاء في مرحلة دقيقة تمر بها المنطقة المغاربية.

وقال بوشيحة لـ«يونايتد برس أنترناشونال» ان هذا القرار الذي يأتي في الوقت الذي تتولى فيه ليبيا رئاسة اتحاد المغرب العربي «لا يخدم شعوب المغرب العربي، بقدر ما يساهم في مزيد في تعطيل مسيرة بناء اتحاد المغرب العربي،ويكرس من عوامل الفرقة بين شعوبه وأقطاره».

وكانت ليبيا قد تسلمت قبل أكثر من عامين رئاسة اتحاد المغرب العربي من الجزائر التي تولت هذه الرئاسة منذ عام 1994 تاريخ انعقاد آخر قمة بتونس، حيث فشلت في عقد قمة منذ ذلك الوقت بسبب تجميد المغرب لعضويته في الاتحاد عام 1995، وبسبب طلب العقيد القذافي الذي رفضت بلاده تسلم رئاسة الاتحاد، تأجيل القمة مرتين.

وساهمت هذه التطورات التي تعكس حجم الخلافات بين دول الاتحاد (تونس والجزائر والمغرب وموريتانيا وليبيا) في تعثر مسيرة هذا الاتحاد الذي تأسس في السابع عشر من شباط/فبراير من عام 1989 ليكون تكتلا اقتصاديا قويا قادرا على تمكين دول المنطقة من مواجهة تحديات العولمة.

كما أعرب بوشيحة عن أسفه لهذا القرار، واعتبر أن اعادة النظر فيه ضرورية من أجل تمتين عرى التعاون والصداقة والاندماج الحقيقي بين سكان المغرب العربي، ومن أجل الدفع قدما باتجاه بناء مغاربي موحد يكفل لهذه المنطقة مكانة بين الأقطاب العالمية الأخرى.

وكان وزير الأمن العام الليبي صالح رجب المسماري قد أعلن في مطلع الشهر الجاري أن ليبيا ستفرض قريبا تأشيرة دخول على كل الرعايا العرب في خطوة قال انها تستهدف محاربة الارهاب والهجرة غير الشرعية.

وقد أثار هذه الاعلان ردود فعل متباينة، حيث في الوقت الذي لزمت فيه أغلب العواصم المغاربية الصمت، اعتبره وزير الداخلية الجزائري نورالدين يزيد زرهوني يضر بالجهود الهادفة الى تعزيز الروابط بين دول اتحاد المغرب العربي.

وقال زرهوني في تصريح نشرته الصحف الجزائرية الثلاثاء «اذا كانت ليبيا ترى أن القرار ضروري لأمنها فهذا قرار سيادي، ولكن هذا الأمر قد تكون له تداعيات على المقاربة المشتركة لبناء المغرب العربي».

ورغم أن وزير الداخلية الجزائري قد أشار بوضوح الى أن بلاده لن ترد بالمثل على القرار الليبي قبل التأكد منه عبر القنوات الدبلوماسية، فان ذلك لم يمنع وزير الخارجية الليبي محمد عبد الرحمن شلقم من الرد عليه بالقول «قبل أن يتحدث الوزير عن العواقب من الأحسن الاشارة الى ان الحدود بين الجزائر والمغرب ما تزال مغلقة».

وأضاف شلقم الذي دافع عن قرار بلاده، أنه سيتم اعفاء التونسيين من شرط التأشيرة لأن «تونس من الشركاء الاقتصاديين الرئيسيين وهناك ما يصل الى 30 الاف شخص يعبرون الحدود بين البلدين».

ودفع هذا السجال المرشح للمزيد من التفاعل، المراقبين الى اثارة الكثير من علامات الاستفهام حول طبيعة العلاقات بين الجزائر وليبيا، على ضوء التقارير التي تشير الى نوع من الفتور بين البلدين بسبب موقف العقيد القذافي الداعي الى انشاء فيدرالية للطوارق في الصحراء الكبرى، وهو الموقف الذي يبدو أنه أثار حفيظة الجزائر.

وترى الجزائر التي لم تخف غضبها من هذا الموقف أنها لم تشهد أي تمرد من الطوارق الذين يعيشون فيها ويحملون جنسيتها،كما تقول انها الوسيط الدائم بين طوارق الدول المجاورة وحكوماتهم.

وبالتوازي مع هذا السجال، جاءت التهديدات الجديدة لجبهة البوليزاريو باللجوء الى السلاح لافشال تمرير مشروع الحكم الذاتي المغربي في الصحراء الغربية ليعكس عمق الأزمة التي يتخبط فيها اتحاد المغرب العربي الذي سيحتفل بذكرى 18 لتأسيسه بعد عشرة أيام.

وكان محمد سالم ولد السالك وزير خارجية جبهة الساقية الحمراء ووادي الذهب (البوليزاريو) ، قد هاجم بشدة هذا المشروع المغربي الذي نال ثقة فرنسا، واعتبره لاغيا وباطلا لأنه ينتهك الشرعية الدولية.

كما هدد ولد السالك الذي اعتبر أن استقرار منطقة المغرب العربي يمر من خلال اعطاء الشعب الصحراوي حقوقه، باللجوء الى كل الوسائل بما فيها السلاح في حال تمادي المغرب في رفض الاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره.

ولم تفلح الاتصالات المكثفة التي شهدتها العواصم المغاربية منذ عام 1994 في تجاوز هذه الخلافات والتوترات التي تعرفها العلاقات الثنائية بين الدول الأعضاء، وخاصة منها الخلاف المغربي ـ الجزائري حول الصحراء الغربية، والتوتر بين ليبيا والجزائر، وذلك على الرغم من تأكيد كافة العواصم المغاربية على أنها تعتبر الاتحاد المغاربي «خيارا استراتيجيا».

لذلك يرى مراقبون أنه على ضوء بقاء القمة المغاربية معلقة منذ العام 1994،وعدم توصل القادة المغاربة الى صيغة لكسر الحاجز الذي يحول دون اجتماعهم لتسوية النزاعات والخلافات التي تقف حجر عثرة في طريق تفعيل الاتحاد المغاربي، فان القرار الليبي الأخير قد يكون بمثابة المسمار الأخير في نعش هذا الاتحاد الذي تحول من مطلب شعبي مغاربي الى مطلب أوروبي وأمريكي أملته التطورات الاقتصادية الدولية المتسارعة.

بريطانيا تعلن دعمها لـ«حل عادل ودائم» بالصحراء الغربية

■ لندن ـ «القدس العربي»: قالت مصادر اعلامية جزائرية ان بريطانيا تدعم «حلا عادلا ودائما» لنزاع الصحراء الغربية القائم منذ ما يزيد عن 30 سنة.

وقالت وكالة الانباء الجزائرية ان وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية المكلف بالشرق الأوسط وشمال إفريقيا كيم هاولز «جدد موقف المملكة المتحدة» «الداعم لحل عادل ودائم» لنزاع الصحراء الغربية «ينص على حق تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية».

وكان هاولز يرد الثلاثاء أمام مجلس العموم على سؤال من النائب العمالي جيريمي كوربن حول ما إذا كانت هناك خطط تحرك على مستوى الأمم المتحدة لتنظيم إستفتاء تقرير مصير الشعب الصحراوي.

وقالت الوكالة ان إجابة هاولز كانت ان «المملكه المتحدة تؤيد جهود الامين العام للامم المتحدة ومبعوثه الشخصي الى الصحراء الغربية بيتر فان والسوم لمساعدة الطرفين على التوصل الى حل عادل ودائم والى حل سياسي مقبول الذي ينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية».

ويعيش اقليم الصحراء الغربية نزاعا بين المغرب والبوليزاريو منذ منتصف السبعينات. وتزامنت تصريحات الوزير البريطاني مع حملة دبلوماسية تقوم بها الحكومة المغربية لشرح خطة لمنح الصحراء حكما ذاتيا موسعا تحت السيادة المغربية.

وترفض البوليزاريو المشروع المغربي وتصفه بانه التفاف على مخططات التسوية السابقة.

الجزائر توقع على اتفاقية تجريم الاختفاء القسري للاشخاص

■ الجزائر ـ يو بي آي: وقع وزير الخارجية الجزائرية محمد بجاوي على الاتفاقية الدولية لحماية الأشخاص من الاختفاء القسري.

وقالت الخارجية الجزائرية في تصريح نشر امس الأربعاء أن مراسم التوقيع التي جرت أمس بالعاصمة الفرنسية باريس كانت برعاية من هيئة الأمم المتحدة وذلك بعد مصادقة الجمعية العامة لنفس الهيئة على الاتفاقية في 20 كانون الأول/ديسمبر 2006.

وتنص الأحرف الأولى من بنود الاتفاقية على ايجاد أداة جديدة تتسم بالرادع القانوني وتقر بحق التعويض لضحايا الاختفاء القسري وأقاربهم وتفرض على الدول تجريم الاختفاء القسري.

وقد سجلت الجزائر توقيعها الرسمي الى جانب 60 دولة على الاتفاقية التي اعتمدها مجلس حقوق الانسان الجديد التابع لهيئة الأمم المتحدة في 29 حزيران/يونيو من العام الماضي، حيث ينظر للاتفاقية على أنها أداة جديدة تتمتع بالالزام القانوني وتقر بحق التعويض لضحايا الاختفاء القسري أنفسهم، أو لأقاربهم كما تنص الاتفاقية على رفض مطلق للاختفاءات القسرية في وقت السلم والحرب معا، وعلى أنه لا يمكن وضع أي شخص خارج حماية القانون، وتفرض تسجيل المحتجزين ومنحهم الحق في المثول أمام المحكمة والاتصال بمحاميهم وعائلاتهم، وتضع آلية دولية لمراقبة تقيد الدول بالتزاماتها بموجب الاتفاقية واجراء لتوجيه نداءات عاجلة يمكن اللجوء اليه حيثما اشتبه في وقوع اختفاء قسري.

يشار الى أن الجزائر تعالج حاليا في اطار قانون المصالحة الوطنية قضية المفقودين الجزائريين في الأزمة الأمنية والذين يفوق عددهم 4600 مفقود، حيث تتهم عائلات المفقودين الأجهزة الأمنية بالوقوف وراء اختفائهم فيما ترى الحكومة أن المئات منهم قد يكونون هلكوا بعد انضمامهم الى الجماعات المسلحة في تسعينيات القرن الماضي أو اغتيلوا على يد نفس هذه الجماعات، ولكنها اعترفت بامكانية حدوث تجاوزات وصفتها بـ«الفردية» قام بها رجال أمن في حق بعض المدنيين.

الى ذلك قال بجاوي أن قيم الاتفاقية الدولية حول الاختفاء القسري هي تلك التي نص عليها ميثاق السلم والمصالحة الوطنية الذي وضعه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وزكاه الجزائريون بأغلبية ساحقة في أيلول (ايلول) 2005.

وقال بجاوي في تصريح لوكالة الأنباء الجزائرية «ان هذه الاتفاقية الدولية تأتي لتسد فراغا قانونيا».

وأسف الوزير الجزائري «لعدم توفر تشريع دولي الى يومنا هذا والى يوم التصديق عليها»، مذكرا بأنه في مجال دعم ضحايا الاختفاء القسري «ليس للجزائر التي عانت بشكل كبير في مجال مكافحة الارهاب الغاشم لأكثر من 10سنوات أن تتلقى دروسا من أي طرف».

الجماعات المسلحة تغتال مسؤولا محليا سابقا شرق الجزائر

■ الجزائر ـ يو بي آي: قالت صحيفة جزائرية امس الأربعاء أن الجماعات المسلحة قتلت مسؤولا محليا سابقا بولاية بومرداس، فيما عثرت قوات الجيش على جثة مسلح في احدى غابات منطقة جيجل شرق البلاد.

وقالت صحيفة «الخبر» نقلا عن مصادر محلية أن الرئيس السابق لبلدية بن شود بولاية بومرداس (60 كم) شرق العاصمة الجزائرية قتل الثلاثاء رميا بالرصاص عند خروجه من بيته.

وأوضحت أن المسلحين ترصدوا الضحية عندما كان بصدد الخروج من منزله بقرية الشرارة التابعة لبلدية بن شود ليطلقوا عليه وابلا من الرصاص ثم لاذوا بالفرار نحو وجهة مجهولة، وقالت أن الضحية البالغ من العمر 52 سنة ترأس بلدية بن شود في العهدة الانتخابية الممتدة بين سنوات 1997 و2002 عن حزب التجمع الوطني الديمقراطي، ثم مارس مهنة التجارة بعد انتهاء العهدة الانتخابية.

ونقلت الصحيفة عن مصادر وصفتها بالمتطابقة ان كتيبة الأنصار التي تنشط تحت لواء الجماعة السلفية للدعوة والقتال والتي حولت تسميتها مؤخرا الى قاعدة الجهاد في المغرب الاسلامي، تقف وراء العملية.

وتعد عملية اغتيال هذا المسؤول السابق الثانية من نوعها، حيث سبق أن اغتال مسلحون رئيس بلدية بن شود السابق المنتمي الى الحزب الحاكم (جبهة التحرير الوطني).

الى ذلك عثرت في ولاية جيجل الواقعة على بعد 460 كلم شرق العاصمة الجزائرية بعدما أصيب بجروح بليغة أثناء العملية التي نفذتها قوات الجيش قبل ثلاثة أيام بنفس المنطقة وأسفرت في حصيلة أولية عن القضاء على مسلح.

قادة اركان جيوش الولايات المتحدة والمغرب العربي والساحل يجتمعون في دكار

■ دكار ـ اف ب: اعلن الجيش السنغالي انعقاد مؤتمر بمشاركة قادة اركان جيوش الولايات المتحدة وتسع دول من المغرب العربي والساحل الاربعاء في دكار لتعزيز مكافحة الارهاب في منطقة الصحراء.

وقال رئيس مديرية العلاقات العامة للجيش في السنغال الكولونيل انطوان ورديني لوكالة فرانس برس «بدأ المؤتمر وهدفه وضع آليات لمكافحة الخطر الارهابي».

ويعقد المؤتمر برعاية الشراكة بين دول الساحل والصحراء في مكافحة الارهاب وهي هيئة تجمع الولايات المتحدة وتسع دول من المغرب العربي والساحل بهدف «منع الارهاب من التجذر في المناطق الحدودية في الصحراء».

وتشكل الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية التي اعلنت ولاءها لتنظيم القاعدة والتي تشتبه واشنطن بانها تسعى الى انشاء «قاعدة في المغرب العربي والساحل»، اكبر خطر ارهابي في المنطقة.

وحضر الى المؤتمر بحسب الجيش السنغالي قادة اركان جيوش السنغال والجزائر وتونس والمغرب والنيجر ونيجيريا وتشاد ومالي وموريتانيا والولايات المتحدة.

ويعقد المؤتمر غداة اعلان وزير الدفاع الامريكي روبرت غيتس انشاء قيادة جديدة لافريقيا تشرف على العمليات والعلاقات الامريكية مع هذه القارة.

خبراء: الخلاف بين ليبيا وبلغاريا يطيل محنة الممرضات البلغاريات

■ الجزائر ـ رويترز: من المرجح ان تتسبب الحرب الكلامية المتبادلة بين ليبيا وبلغاريا في تأخير الجهود الرامية لاطلاق سراح خمس ممرضات بلغاريات وطبيب فلسطيني حكم عليهم بالاعدام بتهمة تعمد اصابة اطفال ليبيين بفيروس «اتش.اي.في» المسبب لمرض نقص المناعة المكتسب (أيدز).

ويقول خبراء ان ليبيا ستجد ان من الصعب تخفيف الحكم الصادر بحقهم او اطلاق سراحهم في ظل اجواء من المساجلات المتبادلة وعندما يكشف الجانبان مؤشرات على الحزن الذي يخيم على الكبرياء الوطني.

وقال سعد جبار وهو محام جزائري مقره لندن وخبير في الشأن الليبي «اذا اردت حل المشكلة فليس ذلك هو السبيل للقيام بذلك». وتابع «هذا سيعقد العملية ويطيل أمدها».

وأدينت الممرضات والطبيب في كانون الاول/ديسمبر بتعمد اصابة مئات الاطفال في احد المستشفيات الليبية خلال التسعينيات.

ومن المقرر ان تصدر المحكمة العليا الليبية حكمها في طعن لهذه الاحكام قريبا.

وتقول بلغاريا العضو الجديد بالاتحاد الاوروبي وحلفاؤها ان ادلة علمية دامغة تظهر براءة الممرضات والطبيب. وحتى اذا تم تأييد حكم الادانة يمكن لهيئة ليبية ترأسها الحكومة اسقاطه.

ويقول خبراء ان ذلك يرجح حدوثه اذا امكن اتفاق دول غربية وليبيا حول ما يتعين على الدول الغربية دفعه في اطار صندوق تأسس للمساعدة في علاج الاطفال المصابين بالفيروس.

وامكانية نجاح مثل هذا الاتفاق الذي طالت مناقشته بين ليبيا ومسؤولين غربيين كحل يحفظ ماء الوجه ربما القت المساجلات الكلامية الاخيرة بظلالها عليه.

ويوم الثلاثاء اتهم الاعلام الليبي الرسمي جهاز المخابرات البلغاري بتدبير اصابة الاطفال.

وقالت صحيفة «الشمس» ان عملاء من جهاز المخابرات البلغاري حقنوا الاطفال الليبيين بفيروس «اتش.اي.في» المسبب للمرض.

وادانت بلغاريا المحاكمة وانتقدت تصريحات الزعيم الليبي معمر القذافي في اواخر كانون الاول/ديسمبر التي دافع فيها عن احكام الادانة.

وفي صوفيا قال المتحدث باسم وزارة الخارجية ديميتار تسانشيف «الفرضية بأن جهاز المخابرات يقف خلف مؤامرة اسفرت عن تعمد اصابة مئات الاطفال الليبيين بفيروس «اتش.اي.في» استبعدتها محكمة ليبية عام 2002».

وقال جورج جوف من مركز الدراسات الدولية بجامعة كمبريدج ان مسألة تقديم تعويضات للعائلات تكمن في قلب شعور عام بالمرارة.

وتريد طرابلس الحصول على عشرة ملايين يورو (12,96 مليون دولار) لعائلة كل طفل اصيب بالفيروس.

وقال جوف ان دولا غربية عرضت تقديم حوالي نصف مليون يورو لكل عائلة وهو الامر الذي رفضته ليبيا.

وقال «انها فجوة كبيرة. يتعين على القذافي الترويج لتلك الصفقة في بلده. بالنسبة له هو أمر يتعلق بالاستقرار الداخلي».

وقامت بلغاريا وهي عضو بالاتحاد الاوروبي منذ الاول من كانون الثاني/يناير وحلفاؤها بتأسيس صندوق دولي لعلاج وتقديم الادوية وغيرها من المساعدات للاطفال وعائلاتهم.

وترفض بلغاريا الاسهام بأي اموال وتقول ان ذلك يعني الاقرار بالذنب.

وتقول ان أي تمويل في هذا الصندوق يتعين ان يتم على أسس طوعية بدلا من ان يكون خطوة دبلوماسية أو سياسية.

وتشير تقارير الى ان القذافي ربما يسقط الاحكام اذا ما تم اضافة الى الحصول على التعويض المالي اطلاق سراح ليبي مسجون في اسكتلندا في قضية تفجير طائرة لوكربي عام 1988. لكن مسؤولي الحكومة الليبية لم يؤكدوا تلك التقارير.

احكام بالسجن بين 5 و11 عاما بحق تونسيين اتهموا بالارهاب

■ تونس ـ يو بي آي: قضت محكمة تونسية بسجن ثمانية تونسيين لمدة تتراوح مابين 5 و11 عاما بتهمة الدعوى الى الانضمام لتنظيم ارهابي وارتكاب جرائم «ارهابية».

وقالت المحامية راضية نصراوي امس الأربعاء لـ«يونايتد برس أنترناشونال» ان هذه الأحكام صدرت في ساعة متأخرة من مساء أمس عن الدائرة الجنائية الثانية التابعة للمحكمة الابتدائية بتونس العاصمة.

وأوضحت أن المعنيين بهذه الأحكام هم سبعة شبان سبق أن اعتقلتهم السلطات الأمنية،بينما المتهم الثامن لم يحضر جلسة أمس حيث يتمتع باطلاق سراح المشروط.

وأضافت أن المتهمين أنكروا التهم الموجهة لهم ،كما نفوا أمام القاضي انضمامهم لأي تنظيم ارهابي،أو تلقيهم تدريبات عسكرية والتخطيط لتنفيذ أعمال تخريبية في تونس.

وبحسب مصادر متطابقة،فان هؤلاء الشبان سبق لهم أن سافروا الى سورية عام 2003 ، ومنها تحولوا الى العراق حيث تدربوا هناك على استخدام الأسلحة،ثم عادوا الى تونس بعد سقوط بغداد.

ولاحظت أن هذه المحاكمة تأتي بعد أقل من أسبوعين من محاكمة مماثلة شملت 23 شابا تونسيا،حيث صدرت بحقهم أحكام بالسجن تراوحت بين 5 و9 أعوام ،وذلك عملا بقانون مكافحة الارهاب.

وكانت تونس أقرت قانون مكافحة الارهاب في العاشر من كانون الأول/ديسمبر من العام 2003 تحت اسم القانون المتعلق بدعم المجهود الدولي لمكافحة الارهاب ومنع غسل الأموال، حيث تم بموجبه متابعة ومحاكمة أكثر من 500 شاب تتراوح أعمارهم ما بين 25 و28 عاما بموجب هذا القانون، حيث صدرت أحكام ضد البعض منهم بالسجن لمدة تتراوح ما بين ثلاث وخمس سنوات.